الرئيس التنفيذي لشركة الكوت للمشاريع الصناعية كشف عن إنشاء محطتين لتعقيم مياه الشرب في «المطلاع» و«الزور»

الكندري لـ «الأنباء»: المصانع الكويتية حققت الاكتفاء الذاتي في مواد التعقيم

طارق عرابي

أكد الرئيس التنفيذي لشـــركة الكوت للمشاريع الصناعية طارق الكندري أن المصانع الكويتية حققت الاكتفاء الذاتي في مواد التعقيم، كاشفا عن نجاح الشركة في إنتاج منتجين جديدين للتعقيم، الاول هو «هايبوكلوراس اسيد» وهو منتج للتعقيم يحتوي على مادة فاعلة بتركيز 500 جزء بالمليون ويستخدم لتعقيم الأسطح، والثاني هو «كلورين دايوكسايد» أو ثاني أكسيد الكلور.

وكشف الكندري خلال لقاء خاص مع «الأنباء» عن أن «مصنع الكوت» يعمل حاليا وبالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء لإنشاء محطتين رئيسيتين لتعقيم مياه الشرب، الأولى في منطقة المطلاع والثانية في منطقة الزور، حيث سيتم تعقيم مياه الشرب باستخدام مادة «كلورين دايوكسايد».

وقال الكندري ان الشركة بصدد تشغيل مصنع «الفيريك كلورايد» قبل نهاية العام الحالي، إلى جانب دراسة لإنشـــاء مصنع آخر لإنتاج «صوديوم كلورايت» وهو منتج يدخل في صناعة «الكلورين دايوكسايد»، متوقعا الحصول على الموافقة الخاصة بهذا المصنع قبل نهاية 2020.

وفيما يلي تفاصيل الحوار:

■ 72 طناً يومياً الطاقة الإنتاجية من مواد التعقيم وهي كافية لتغطية الطلب المحلي بالمرحلة الحالية

■ منتجاتنا تركيزها خفيف وليس لها أي آثار جانبية على صحة الإنسان أو عند ملامستها للجلد

■ الشركة مقبلة دائماً على نمو وكل سنة أو سنتين نقوم بإنتاج منتج جديد ولدينا دائماً توسعات كبيرة

نجحت شركة الكوت للمشاريع الصناعية في إنتاج منتجات معقمة جديدة تتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية، حدثنا عن ذلك.

● نجحت الشركة في إنتاج منتجين جديدين للتعقيم، الاول هو «هايبوكلوراس اسيد» وهو منتج للتعقيم يحتوي على مادة فاعلة بتركيز 500 جزء بالمليون ويستخدم لتعقيم الاسطح والمباني والحاويات، والثاني هو «كلورين دايوكسايد» أو ثاني أكسيد الكلور، وبطاقة انتاجية تصل الى نحو 72 طن يوميا، وهي كمية تغطي الطلب المحلي في المرحلة الحالية.

المنتج الجديد يحمل اسم «كلورو كوت»، وهو عبارة عن منتج جديد يتكون من 0,5٪ من «هايبوكلوراس اسيد» والذي هو حمض خفيف وآمن وغير قابل للاشتعال، يعمل على مهاجمة البكتيريا والڤيروسات والتخلص منها بشكل نهائي، ويمتاز المنتج برائحة الكلور الخفيف، وفعاليته السريعة في القضاء على البكتيريا. ويستخدم «كلورو كوت» في تنظيف الأرضيات والاسطح والواجهات الكبيرة، بالإضافة إلى استخدامه في أحواض السباحة، كما أنه يستخدم في تنظيف وتعقيم البواخر الكبيرة.

وما يشعرنا بالفخر حقا هو أن هذين المنتجين قد تم إنتاجهما بمعدات تم تركيبها بأياد وخبرات محلية وتعادل قدرتها الانتاجية 20 كيلوغراما في الساعة من ثاني أكسيد الكلور والتي تنتج تركيزات مختلفة تتراوح بين 100 و3000 جزء بالمليون والتي تعتمد على التطبيق المطلوب لتعقيم الاسطح والمباني والحاويات ومعالجة مياه الشرب والصرف الصحي.

كيف جاءت فكرة إنتاج هذه المعقمات، وهل جاءت بالتزامن مع أزمة ڤيروس كورونا المستجد؟

● «مصنع الكوت» أحد أهم وأكبر المصانع المحلية، وقد وجد نفسه أمام تحد كبير يتعلق بتطوير وإنتاج معقمات للأسطح ليس لها أي تأثير سلبي على الأسطح والصحة العامة، وبالفعل نجح المصنع في إنتاج مادتين قادرتين على تعقيم الاسطح الخارجية والمباني والشاحنات والبواخر، بالإضافة إلى استخدامها بشكل كبير لتلبية كل احتياجات البلاد الحالية. وقد كان للهيئة العامة للصناعة الفضل في الدفع نحو إنتاج هذه المعقمات، خاصة ان وجود منتجات تحقق الصحة والسلامة العامة وغير قابلة للاشتعال يعد أحد أهداف الهيئة العامة للصناعة، بالإضافة إلى انه أحد الاهداف المطلوبة من القطاع الصناعي لإحداث تأثير على الاقتصاد العام وعلى الصناعة بشكل عام، خاصة أن الكويت كانت تستورد أغلب هذه المنتجات من الخارج بكميات ضخمة، واليوم أصبحت مصانع كويتية تنتجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ما يضمن استمرارية الانتاج.

عبدالكريم تقي وطارق الكندري خلال جولة في «مصنع الكوت» (قاسم باشا)

هل يقتصر عمل المصنع على إنتاج هذه المعقمات أم أنه يقوم بإنتاج منتجات أخرى؟

● المصنع يعمل حاليا وبالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء على إنشاء محطتين رئيسيتين لتعقيم مياه الشرب، الاولى في منطقة المطلاع والثانية في منطقة الزور، حيث سيتم تعقيم مياه الشرب باستخدام مادة «كلورين دايوكسايد». ولقد قام المصنع بتأسيس هذه الوحدة المتنقلة لتعقيم مياه الشرب لحالات الطوارئ باستخدام ثاني أكسيد الكلور «الكلورين دايوكسايد»، ثم وبتحفيز من الهيئة العامة للصناعة نجح في إجراء تعديلات على هذه الوحدة، بحيث تصبح قادرة أيضا على إنتاج «كلورين دايوكسايد» الذي يمكن استخدامه كمادة معقمة للأسطح والمباني، وبطاقة انتاجية تغطي الطلب المحلي في المرحلة الحالية.

هل سيتم تخصيص الطاقة الانتاجية الحالية للسوق المحلي فقط، أم سيتم تخصيص جزء منها للتصدير؟

● في الغالب يكون ثبات هذه المنتجات لفترة زمنية قصيرة، فهي لا تتجاوز الأسبوعين، لذلك من الصعب تصديرها للخارج، لذا فإن هذه المنتجات تخصص للاستخدام المباشر على الصعيد المحلي، أما إذا كان الانتاج يستهدف التصدير فإنه يتطلب أن يكون تركيزه أكبر، لكن كلما كان تركيز «الكلورين دايوكسايد» أعلى، كلما كان أخطر أثناء عمليات النقل، لذلك فإن غاز «الكلورين دايوكسايد» ممنوع نقله عالميا، وإنما يجب أن ينتج في نفس الموقع، لذلك فإن الطاقة الإنتاجية الحالية ستتخصص للسوق المحلي فقط.

هل تم التنسيق مع وزارة الصحة بخصوص اعتماد هذه المنتجات؟

● منتجاتنا تركيزها خفيف لذلك ليست لها أي آثار جانبية على صحة الانسان أو عند ملامستها للجلد، علما بأن «هايبوكلوراس اسيد» ليست مادة كيميائية جديدة، لكننا نجحنا في تصنيعها محليا بنسبة ثبات عالية، وكذلك الحال بالنسبة لـ «الكلورين دايوكسايد» التي قمنا بتغيير عمل الوحدة وتحويلها من تعقيم مياه الشرب في الأنابيب الكبيرة إلى منتجات لتعقيم المسطحات الكبيرة.

وما المنتجات الاخرى التي تنتجها شركة الكوت للمشاريع الصناعية بخلاف المعقمات؟

● نحن في شركة الكوت نقوم بإنتاج ملح الطعام الذي يدخل في إنتاج «الخبز»، وبالتالي فإن شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية تعتبر هي المستخدم الرئيسي لمنتج ملح الطعام، كذلك ننتج غاز الكلورين المستخدم في تعقيم مياه التبريد ومياه الشرب، بالإضافة إلى إنتاج حمض الهيدوكلوريك المستخدم في معالجة المياه وحفر آبار النفط، كما ننتج مادة الصودا الكاوية التي تستخدم في منظفات الصابون وملحقاته، وننتج كذلك غاز الهيدروجين ومبيض «صوديوم هايبوكلورايت».

هل تواجهون مشاكل في الحصول على المواد الأولية اللازمة لإنتاج كل هذه المنتجات؟

● بالنسبة للملح، نقوم بإنتاجه من مياه البحر المتوافرة لدينا وذلك باستخدام الالكترو دياليسيز وهو أنقى ملح طعام، كما نقوم باستيراد ملح من السوق العالمي فإنتاجنا من الملح لا يكفي لإنتاج جميع الكلورين والصودا الكاوية لتغطية احتياج الصودا الكاوية، وليست لدينا مشاكل في استيراد المواد الأولية فكل المواد التي نحتاج اليها متوافرة في السوق المحلي.

هل هناك منتجات جديدة قيد التصنيع في المرحلة الحالية؟

● نعم، نحن بصدد تشغيل مصنع «الفيريك كلورايد» قبل نهاية العام الحالي، إلى جانب دراسة لإنشاء مصنع آخر لإنتاج «صوديوم كلورايت» وهو منتج يدخل في صناعة «الكلورين دايوكسايد»، ونتوقع الحصول على الموافقة الخاصة بهذا المصنع قبل نهاية العام الحالي، ففي كل سنة أو سنتين نقوم بإنتاج منتج جديد ولدينا دائما توسعات كبيرة.

50٪ معدل الإقبال على الدفع اللا تلامسي في نقاط البيع بالكويت

أكد دراسة عالمية جديدة أجرتها شركة ماستركارد ان 70٪ من المشاركين بالدراسة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا يستخدمون أساليب الدفع اللا تلامسية لأسباب تتعلق بالأمان والنظافة خلال فترة تفشي ڤيروس كورونا. وأشارت الدراسة الى أن هذا التحول بدا أكثر وضوحا عند دفع ثمن المشتريات، حيث بات المستهلكون يفضلون الدفع باستخدام تقنيات الدفع اللا تلامسية نظرا للمخاوف بشأن معايير النظافة والأمان عند نقاط البيع. وفي شهر فبراير الماضي، وصل معدل الإقبال على معاملات الدفع اللا تلامسية في نقاط البيع بالكويت إلى نحو 50٪.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، أعلنت ماستركارد التزامها بزيادة حدود المدفوعات اللا تلامسية في أكثر من 50 دولة حول العالم، بما في ذلك الكويت، حيث اتفقت البنوك مع بنك الكويت المركزي على رفع حد الإنفاق إلى 25 دينارا، وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود ماستركارد العالمية لتزويد المستهلكين والتجار والمنشآت الصغيرة بحلول دفع آمنة خلال أزمة تفشي ڤيروس كورونا (كوفيد ـ 19).

وعلى الرغم من تفاوت نسب تبني حلول الدفع اللا تلامسية في دول العالم، واستخدامها للتسوق وشراء الاحتياجات اليومية، إلا أن بيانات ماستركارد حول التوجهات الخاصة بالمشتريات من محلات المواد التموينية والصيدليات تشير إلى ارتفاع ملحوظ في استخدام المدفوعات اللا تلامسية في مختلف مناطق العالم خلال شهري فبراير ومارس، كما شهدت ماستركارد نموا بواقع 4 أضعاف في عدد معاملات الدفع اللا تلامسية مقارنة بمعاملات الدفع التقليدية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في محلات المواد التموينية والصيدليات، في مؤشر على تغير سلوك المستهلك وتفضيلاته فيما يخص أسلوب دفع قيمة المشتريات. وأظهرت دراسة «ماستركارد» تحول متزايد نحو استخدام المدفوعات اللا تلامسية، حيث أدت خطط الأمان إلى تفضيل المستهلكين لخيارات الدفع اللا تلامسية نظرا للسهولة والراحة الكبيرة التي تمتاز بها هذه الحلول. وقام 6 من كل 10 مشاركين (61٪) في الدراسة في المنطقة إلى استبدال بطاقاتهم التقليدية ببطاقات أخرى توفر ميزة الدفع اللا تلامسي.

كما بينت الدراسة ارتفاع في مستوى الثقة بحلول الدفع اللا تلامسية، حيث أدت الأحداث العالمية الراهنة إلى زيادة قلق المستهلكين بشأن استخدام النقد وتفضيلهم لاستخدام حلول الدفع اللا تلامسية لأسباب تتعلق بالأمان والنظافة، إلى جانب راحة البال التي توفرها هذه التقنية، وأفاد 70٪ من المستهلكين بأنهم يستخدمون الآن أحد أساليب الدفع اللا تلامسية، فيما اتفق 84٪ على أن هذا النموذج يعد من أساليب الدفع الأكثر نظافة وسلامة خلال فترة تفشي ڤيروس كورونا، كما أشار 79٪ منهم إلى اعتماد حلول المدفوعات اللا تلامسية يتسم بالسهولة والسلاسة.

مقاولو الشرق الأوسط الأكثر تضرراً بتداعيات «كورونا»

محمود عيسى

قال قسم الرصد والمتتبع الإقليمي لشركة غلوبل داتا ان شركات المقاولات في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ـ مينا ـ هي الأشد عرضة لمخاطر تراجع قطاع الإنشاءات والأنشطة المرتبطة به جراء انتشار ڤيروس كورونا. وأضافت ان قسم الرصد عبارة عن مقياس لكيفية تعرض المقاولين العالميين المدرجين على قائمة غلوبل داتا لأكبر 500 شركة عالمية (Global 500) لعام 2019 عبر 7 مناطق عالمية، لمخاطر التراجع في نشاط الإنشاءات الناتج عن تفشي الوباء. وجاء في البحث ان الصين ورغم كونها مركزا لانتشار وباء كورونا، إلا انها حصلت على أقل عدد من النقاط على مؤشر المتتبع الإقليمي العالمي بواقع 14,5 نقطة، ما يشير إلى أن المقاولين في الصين لايزالون منهمكين في تنفيذ أعمال البناء والبنية التحتية التي استؤنفت بعد الڤيروس. وعانت شركات البناء الكبرى من انخفاض حاد في تقييمات السوق وسط اندلاع ڤيروس كورونا، كما أن المقاولين في أوروبا الشرقية حصلوا على (19,4 نقطة) وفي شمال شرق آسيا باستثناء الصين (21,4 نقطة) وهم أيضا من بين الأقل تعرضا لتأثيرات الوباء.ويتبعهم على القائمة مقاولون في أوروبا الغربية (23,6 نقطة)، جنوب وجنوب شرق آسيا وأستراليا (25,5 نقطة) وأخيرا في الأميركيتين (26,5 نقطة) مقابل 28,9 نقطة سجلها المقاولون في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا على المؤشر، ما يجعلهم الأكثر عرضة للمخاطر. وقال التقرير ان شركة جلفار للهندسة والمقاولات العمانية كانت أكثر المقاولين تأثرا في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا بحصولها على 64,9 نقطة، وهو ما يقرب من 3 أضعاف متوسط الدرجة 24 نقطة المخصصة للشركات على قائمة (Global 500) الذين تتبعهم GlobalData. ويتبع شركة جلفار على المؤشر شركة ويلسون بايلي هولمز أوفكون الجنوب أفريقية، ثم شركة اتحاد المقاولين اللبنانية، وبتروجيت المصرية، ثم أفينج الجنوب افريقية ثم مجموعة غنطوط الإماراتية.

وفي تعقيبه على ظروف السوق، قال تقرير غلوبل داتا ان شركات البناء الكبرى عانت من انخفاض حاد في تقييمات السوق وسط تفشي مرض كورونا. ويظهر متتبع GlobalData لـ 50 شركة كبرى أن متوسط أسعار الأسهم انخفض إلى أدنى مستوى بواقع 65 نقطة في أواخر مارس، بانخفاض قدره 38,4٪ عما كانت عليه في نهاية يناير. ومع ذلك فقد استعادت الأسواق بعض عافيتها لتودع شهر أبريل بارتفاع بنسبة 21٪ عن مستوى مارس.

المستشار الكويتي

رواتب وأرصدة إجازات الموظفين الكويتيين في خطر

د. عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار اقتصاد وإدارة
Abumishari1@yahoo.com

أحالت الحكومة إلى مجلس الأمة مشروع تعديل قانون العمل الأهلي، بما يسمح لأصحاب العمل بأخذ موافقة وزارة الشؤون على طلب تخفيض رواتب الموظفين أو منحهم إجازة بدون راتب أو تخفيض عددهم في حالات الكوارث والمحن، وهذا تم الاعتراض عليه من قبل بعض نواب مجلس الأمة.

وهذا الاقتراح من الحكومة يُذكرنا بما حصل عام 2008 الذي حدث فيه أزمة مالية عالمية وقرر الكثير من القطاع الخاص، شركات وبنوك الاستغناء عن الكثير من الموظفين الكويتيين وصل عددهم إلى 4 آلاف ووقعوا في مشكلة تسديد التزاماتهم المالية والديون والمصروفات، وخاصة المستأجرين منهم والمتزوجون ولديهم أولاد، ولهذا السبب اصبح القطاع الخاص طاردا وليس مشجعا لتوظيف الكويتيين، وتمت المطالبة بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي ليتضمن مواد وبنودا تضمن الاستقرار والأمان الوظيفي للموظفين الكويتيين، ولكن وللأسف إلى الآن لم يتم هذا التعديل. كما بدأت بعض الشركات والبنوك بالتخبط بإصدار قرار أثناء أزمة ڤيروس كورونا باعتبار الحظر الكلي إجازة سنوية تخصم من رصيد الموظفين ولكن تم التراجع عن هذا القرار وتم إلغاؤه بعد ضغط واعتراض من الشعب الكويتي.

كما أن الجهات الحكومية أوقفت صرف رواتب الموظفين الكويتيين العائدين من إجازاتهم بأنواعها سواء اجازته السنوية أو إجازة وضع وأمومة والعائدين أثناء أزمة ڤيروس كورونا بناء على قانون أو قرار الخدمة المدنية بأن الموظف يجب عليه مباشرة العمل لصرف راتبه. وكما تعرفون بأن صدر قرار من مجلس الوزراء بتعطيل أعمال الجهات الحكومية وأغلب الموظفين لايداومون إلا الذين يتطلب عملهم الاستمرار في إنهاء الإجراءات والأعمال الحكومية الضرورية أثناء أزمة ڤيروس كورونا وبعدها اصدر ديوان الخدمة المدنية قرار صرف رواتب الموظفين والموظفات الحاصلين على إجازات طويلة انتهت خلال فترة تعطيل العمل بالجهات الحكومية، موضحا أن عدم تمكنهم من مباشرة العمل نتيجة تعطيل العمل في جهاتهم لا يمنع صرف رواتبهم. كما أن هناك من تقاعد ولم تنته إجراءات صرف راتبه التقاعدي وهناك من حصل على فرصة توظيف من الكويتيين حديثي التخرج وأنهى إجراءات التعيين ولم يتسلم العمل وكل هؤلاء لم يتسلموا رواتبهم بسبب وقف الإجراءات عند ظهور الڤيروس وعلى الحكومة حل مشكلتهم.

أعتقد أنه يجب على الحكومة ومجلس الأمة مراجعة وإعادة النظر في كثير من القوانين والقرارات التي صدرت وتخص توظيف الكويتيين ورواتبهم وإجازاتهم وكل ما يتعلق بمعيشتهم سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص والأخذ في الاعتبار الظروف والأزمات التي مرت وستمر بها البلاد بالتخطيط السليم والواعي والاستفادة من تجارب الأزمات بحيث لا يكون هناك تخبط وعشوائية تضر الكويتيين.